حتمي للثورة العربية وحركة الجماهير الناهضة ، قد ترسخ وتكرس بغض النظر عن المضامين التي حملها مشروع اتحاد الجمهوريات العربية . وان كان ثمة نقد يوجه الى هذا المشروع هذه الايام من بعض فصائل الحركة العربية فمما لا شك فيه ان جزءا كبيرا من هذا النقد تحركه دوافع ايجابية فرضت التجربة الوحدوية الأم عام ١٩٥٨ الكثير منها من اجل توفير مقومات الاستمرار والنمو والشمول. غير ان هذا التوجه الوحدوي، الذي ضم عددا من الاقطار العربية لا يجوز ان يحجب عنا حقيقة سياسية ما زالت سائدة في الوطن العربي منذ النكسة حتى الان ، وهي الحقيقة الفقرية لمجموع السياسات العربية القطرية بغض النظر عن التباين في الانظمة وانواعها . هذه الحقيقة السياسية ، او هذه الستراتيجية السياسية لخصها مؤتمر الخرطوم بما اطلق عليه « سياسة التضامن العربي » اي سياسة التعايش بين الانظمة المتباينة وتجميد الصراع الاجتماعي الذي كان يسود الوطن قبل هزيمة ١٩٦٧ . وقد كان لهذه السياسة اثرها الضخم على مسار حركة المقاومة الفلسطينية ، سواء بالنسبة الى الصراعات الداخلية فيها او بالنسبة لأثر العوامل الخارجية (العربية) عليها ان سلبا او ايجابا .

لقد سبق وقلنا في سياق سردنا لتطور النضال العربي بين اواخر الخمسينات واواسط الستينات ان الاتجاهات التقليدية الرجعية والاقليمية الانفصالية حاولت جاهدة من مواقعها الاردنية استغلال القضية الفلسطينية وايمان الجماهير بقدسية هذه القضية ان تطرح شعارات اقليمية في الساحة الفلسطينية بالذات ، عن طريق انشاء (كيان فلسطيني) يفكر ويناضل من منطلقات اقليمية ، كما حدث ايام عبد الكريم قاسم في العراق . وقلنا كذلك ان اتجاهات ثورية مضادة لهذه الشعارات الزائفة قد برزت في الساحة ايضا ، وكانت اصيلة وتقدمية وثورية ارادت الكيان الفلسطيني كيانا نضاليا واداة طليعية عربية ، تكون جزءا من الثورة العربية لا بديلا عنها ، وتكون في الوقت ذاته تعبيرا سياسيا عن الشخصية الفلسطينية كضرورة استراتيجية تفرضها مصلحة النضال من اجل التحرير واسترداد الوطن المحتل .
وقد بقي الصراع بين هذين الاتجاهين : الاتجاه الاقليمي (بيساره ويمينه) والاتجاه القومي ، محتدما حتى وصل اوجه عام ١٩٦٤ عند قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، تلك المنظمة التي ، كما ظهر فيما بعد ، كان ينظر اليها كل فريق ، في الساحتين العربية والفلسطينية ، النظرة التي تناسبه ويعاملها وفق المصلحة التي تنسجم واهدافه الذاتية . وكان من الممكن ، نظريا ، لو لم تفاجأ الامة كلها عام ١٩٦٧ بالحرب الشاملة ، ان تشهد المنظمة صراعا سياسيا بناء ، كان من المؤكد سيترك اثارا ايجابية على الجسم السياسي الفلسطيني الذي لم يكن قد مر على انبعاثه بالصيغة القطرية سوى ثلاث سنوات فقط . غير ان حرب ١٩٦٧ وما فرضته من تغيير في مجمل الظروف الموضوعية التي تحيط بكل حياتنا السياسية كأمة ، وفي مقدمتها ظروف الشعب الفلسطيني ، سارعت في عمليات التفاعل وربما ، تحت وطأة الهزيمة ومتطلبات الرد عليها ، عطلت جزءا كبيرا من عمليات التفاعل المطلوبة .
ولا يمكن لاحد ان ينكر ان حجم الهزيمة الحزيرانية قد افقد كل القوى السياسية ، وفي مقدمتها القوى القومية ، كل ازمة المبادرة ، بل انه وضعها الى فترة غير قصيرة في الصفوف الخلفية وراء افكار وشخصيات وحركات جديدة .
وكان من اهم اثار حرب حزيران على منظمة التحرير الفلسطينية ، الاطار الرسمي لحركة النضال الفلسطيني هو اقالة السيد احمد الشقيري من رئاسة المنظمة وتسلم المنظمات الفدائية ، وخصوصا « فتح » لمهام القيادة في المنظمة . وقد لوحظ ان عملية التغيير في المنظمة وخارجها ، في الساحة الفلسطينية ، كانت تستبعد بشكل واضح ممثلي التيار العربي الوحدوي . فقد اتسعت الساحة ليمين ويسار قطريين ، هما في